

وحدة السياسة الخارجية والدفاعية الأوروبية وقضية يوغسلافيا



٥ . تكلم هاشم خنة
لقد عُرفت أحداث الخليج في الأبحاث
السوفياتية وبمسيرة وفي العلاقات
الثنائية اللاتوين ، للعلاقات السوفياتية
الأيروبية يُعَد مستقيل الزوايا السوفياتي
والاقتصادي والصوري المجموعة
الأيروبية . وعُلمت زبوت الفصل للبطيرة
في جاست من جملة عدد والوثائق في
تأليفها وإخراجها ، ولها جملة كانت
تُظفر إلى دور الوثائق المتقدمة من وراء
الاطلي والجاه اللاتيا في دور الأوربي
لقد عصبها على لها وحدها
السوفياتية ، وجرى الجدل من لها
التيه المتصورة خلف الاطلي وما
إذا سبيل الحجابة إلى وإلى القضاء
الاصلي القوي الأيروبي ماذا من جهة ،
ومن اللق الهويات الأسيية المجموعة
الأيروبية بعد التصورات الجارية -
والهائل الحجابة لتطيق لكل من جهة
أفري وتتمثل في هذا الجدل الذي
خاصة - سياسة داخل المجموعة
الأيروبية لم تكن إذ انضمت من قبل إلى
مواجهتها بصورة مباشرة وصدا
تسلطها من غير تعيين ثوابت سوفييتية
أطلي على علمية ثقافتها - وصدا
واله كانت التصورات الأيروبية متقلبة
وسعيدة ما كان يحصل في طريق تلك
وحدة أيروبية المتفانية كما أنها
أخبرت قضى الحجابة المتقدمة
سوفياتها في اتجاه تقدم أوروبا في ١٩٦٢
ولك سياسة الحوار والأرواح والامهال
كذلك الذي يحصل في العلاقات
الفرنسية - البريطانية والعلاقات
اللاتيا بوحدها
من أزمة الخليج ، ومن ثم حزب
السلطان دولة ، وضعت المجموعة
الأيروبية تجاه أوجه امال قرار سياسي
بمحدد سوفياتها وبورها في اقتسام
السياسة الخارجية والباطح وهو أمر
كان من قبل يقتصر على مستقل القضاء
الأيروبي والفرنسي في اتجاه تعرض

د. كاظم هاشم نعمة
كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد

أوشكت أن تنفد من حياضه مضربة
الأيروبي في حادي السهبة الصحراوية
والضاح على بلدان القشتالين بين
العواصم الأناطولية خلال أزمة وحرب
الخليج ضللت أن الشؤنة الأيوبي
منحصر في سيطرة طاعية ليست اقرا
هكذا وتقلقا، وإنما تحترق عجلات
تتي تعود إلى المواقف السياسية لكل
شرف في المجموعة بصمد السياسة
المسكونة التي يرد منها . أن تقتنها
التي وجدت للمجموعة أن الهزل السياسي
للمجموعة الأيروبي - كما جالبت
المنايا - يستدعي تحويرا داخل حلف
الأيروبي من أجل أن تؤدي الأطراف
دورها الأمني عسكريا ، فالتحليج
العسكري لم يكن في حسابات المانيا
مبدئين الأمن العسكري لدهورا المانيا
والأوروبي ، لذا لن لا بد من حياض
هيكل جديد ، وكانت المانيا في
التصورات الأيروبي كالأزمة الفرنسية
عسكرية لتتوارى مرة أخرى لعودة الأمانة
والسياسية الأولى لا ألمانيا من قاعدة
التفصيلية إلى الأكثر من هذا ، أن
الحدث من قوة الأيروبي معضلة كان
مستغساغا لولي الحليج بعدما تتي
وحدة التفصيلية حتى أن البريطانيون
وهم الماصلون السياسة الأناطولية
الأيروبي لم يتصوروا من مقولة أحصل
مثل ذلك الذي كان يتجهز في قوة
عظمى ولكن خلال القشتالين الأيروبي -
الأيروبية انضج أن الحلف ليس كما
يمتلك دائما كانت عليه .

لذا أعرب المانيا عن موقف حذر من
مشروع سياسة عسكرية المجموعة
الأيروبي كما جالت في المواجهة مع
العراق ، وكان جليا أن الغياب قوفا
عسكريا واقتصاديا مائل لكن ليس لديها
القرار السياسي ووفق ذلك ، وأن ذلك ،
تباطؤ القرار السياسي الألماني واقع في ظل
أزمة أيمان للمجموعة الأيروبي أن
تكون بلا دورها ، كما انضج أن أوروبا
من غير المانيا أيمان أن تستغل في
سياسة خارجية وبغاف مشرقة ، وهذه
في تقديري من بين العوامل الأيروبية
التي سيكون لها الشان الكبير في رسم

سياسة خارجية وديبلوماسية لأوروبا في المستقبل.

والتي بدأ يتقن الآن نوايا من الآن أن من محصولات حرب الخليج هو مسألة الدور المتزايد العسكري الإسرائيلي - الفلسطيني الذي أوشكت هذه المسألة أن تكون عطفية بانفهام التنازع والتسويق المألوف عطلت عسكرية على نطاق عالمي واقتصادي، كما استوجب الامرن التجارة الأمريكية وسهالها تسخير الطاقة السياسية على بعض الأطراف الأوروبية.

الرضا أيضا ما كان في وسعهم أن يقدحوا وإن كان غير شاف.

إن مثل هذه الحالة يجب أن تفسر على أنها تقابل في الجبهة السياسية - الاقتصادية أو أنها معوق أو درجة اعتراف السياسات أو أنها ترتبط بالواقع.

مليشيات يتعزز دورها وأعمالها. وهذا لا بد من الحد من بناء تقدير على ثبات وجودي من الحالة إلى التغييرات التي جعلت الحدود والأوضاع تتغير.

إن سياسة خارجية واسعة الناحية الأوروبية خلق في اتجاهين - أحدهما أوروبي صرف وثانيها في حالات ذلك الجغرافية - الإقليم التي كانت لها تأثير مباشر وموحد، وأنها تتجهيز بإيران فيها منسبة للبحث ، والتي غير مباشر وفري وتعدلاته على حد حسمه.

إن سبيلنا أن نحسن أن أوروبا ستكون ذات مواءمة موحدة في سياساتها الخارجية والديبلوماسية حيال الجبلين.

وإن تكون هو مواءم أعضاء مختلفة في كل حالة . وإن تكون المسألة بينها وبين أمريكا الشمالية نفسا في كل حالة . وميل .

إن التفكير الميكرو هو أن حرب الثلاثين دولة أفضت إلى صواب توقع أوروبا التي يرى أن وحدة أوروبا الأوروبية السياسية والتفصيلية لا يتفق منها أن تكون عبءية والتفصيلية ومتأخرة للحقوق الباطني الاقتصادية . وهذا أمر يكون دمج داخل مقبحة لإيران سواء أن جغريا من المجالات الجغرافية والحالات يتنظر الاستراتيجيون من وحدة صواريخ أوروبا أن تكون علاقة وتعد صناديقها

وعودة ولعلني في هذا الرأي لا يتعدى
عن الكثير القائل أن الأوروبيين خارج
أوروبا لهم وحدة في السياسة الخارجية
والدفاع وأوروبا وأطلسيا لأن من منطق
التضامن - كما رأيتها عبور العلاقات
الدولية والصرب بطولها - أن يكون
الامر هكذا حسب ، أما في سواها من
بقاع العالم فسنطبق الأشياء من طيبة
أخرى .

وبصالح الجدل أن الأوروبيين أقرب
إلى سياسة خارجية وقطاعية موحدة فيما
بينهم ومع الولايات المتحدة عندما تكون
أجبالا لتلك السياسة عند حالات
أوروبا وخصوصهم فيها من غير الأوروبيين
الاطلسيين في الجغرافية وفي القضايا .

ففي قضايا العالم غير الأوروبي
لا يتغير على أحد أو أكثر من القوى
الاطلسية أن يفسر الآخرين في سياسة
خارجية وقطاعية ، وهو الامر الذي يهدد
السبيل المصحف للاتقاء به أو الأقرب
منه في الدور والسيولة فتمتداه حرجت
الولايات المتحدة في الفتح المبرر العربي
لازمتها بريطانيا ثم فرنسا ثم إيطاليا
وجاء الاثرون تبعا كل من منطق
وبوسيلة الاثرون عند توافق مشوب بغير
من الاختلاف . وليس من المألوف أن
يكون الحال كذلك في القضايا الأوروبية
كذلك الحاصلة في بوسلانيا مثلا فهنا لم
يتقدم أحد أبصافا سياسة معلومة
ولما تهرت التحرك إلى اللجنة الثلاثية
من ريفاد من طرف وأصبح ذلك يمكن أن
يكون في أن لا طرف من المجموعه
الأوروبية - الأطلسية يرى نفسه معنيا

بصورة مبسطة فيما يجري وإلهذا يتلذذ العجب لاسيما الفتيا .

كما ان اوجاب سباسة حبالا القضاا الاوربية ترتب عليها عواقب وخيمة فلذلك وسفاسليا بد يكون مقدمة لجيتوسولافيا ورومانيا بالاتحاد السوفياتي ايضا . وفي مثل هذه الحلال ستكون لزاما على المجموعة التورط بلا حدود معلومة ولا كلفة محددة وهذا امر يستدعي سباسة عنيدة والقائيد سبسات قد يتضررن في شرنها في مرحلة لاحقة ، اما الخراج العربي لكل تكن سبسات السباسة الموحدة لاحقا ، فلذلك المتعطلين بالعدم المالي وبسرفطيا وفرنسا بالعدم والمساعدة البريطانية وتنبؤ الانوار السباسة وترتد هذه الاوربالات السباسة كونه الاوربالات للتزكيز للادوار كوتة ارضية مشتركة اميانية خريجية ردياع . في الرغم من النقائات في وجهات الترحيل اميانية .

ان تحذا في يوسالافيا وبنويج ملكه في اوربا لاتحد عوايبه ، ان يذبح على الاوربيين ان يقابلوا اعادة رسم الخريجية السباسة لكونها في اوجاب يحصل من 1٩٤٥ وامر مثل هذا يذبح خلافت ويشرع قللا خريجية وقد تلجج اوربا في بوابه الذاعات والحروب الاعلانية . وفي تحطال الدول الاوربية الاسبانية حلى المانيا وفرنسا سباسة ستكون لاسيما استعدادا لثكن سباسة خريجية ردياع موحدة كليل في هذه المقيد . الاتحاد السباسة الاوربية مثل هذا الاستعداد في مجال جغرافية الامن خارج اوربا ، لان اضطرابات الامن هناك او السيطرة على المانشا ريمية تتطلب اعادة رسم الخريجية السباسة .

ولايف في وجه المجموعة هنا غيابة الاجماع او شغل من الشريعة ، فغير الاوربا يكون الاجماع اسر والشريعة سباسة الخلق وذلك ان اوربا سباسة السبسات تكيف مع روح الاتحلال السباسة التي يعطي الان والتقولوا الاوربي اذمة اوريلا لاتحد زرع

التي في هذا الاتجاه لأن مواقف الدول ستكون حرة وعينية وهو عكس المصالح في الخليج العربي وربما سيحصل في قضايا البترول أخرى . والمواقف الانعزالية يمكن أن تكون خارج المصالح والمواقف الجزئية والتعددية بمراسم السكوت والتفاهل . وفي جميع هذه المواقف قد تتوافق الأطراف مناهضة للسياسة بتبعية لخدمة المواقف .

والذا صاع إلى دراسة بموقف الرأي العام الأوروبي من قضايا السياسة الخارجية والدفاع . فإنه يمكن أن تكون الحكومات في مسائل خارجية أكثر مما هو عليه الحال في قضايا أوروبية .

أوروبا تأخذ الحيطة في القضايا الخارجية جزءا من أعضاء الاتحاد على المشكل والبريطانيين الحريين ميل إلى يروق الأوروبيين لأنهم من السهولة يمكن أن تجد الرأي العام وحدا حيل الحدود واتحادات غير أو للمطالبة مع شؤون دول أوروبا . فقلعتهم مع الأخيرة لتكيف كثيرا واتحادية سيجعلات لتكيف أوروبية وبغياتي تتكون لتجاهلت عامة في وصف العالم الرأي العام الأوروبي تضغط في اتجاه سياسة خارجية وبغياتي متوافقة أوروبا - أفريقيا .

وخاصة نقول أن الدول غير الأوروبية يجب لها أن تتوجه على أساس مواقف المجموعة الأوروبية - الانعزالية في سياسة خارجية ونطاق الجغرافيا غير أوروبية وذلك لأن المصالح غير ممتددة . من المصالح يتولاهم من هو أكثر قوة .

ولأن عواطف اللواقح لاتتفق ضرورة بالمصالح الانعزالية . لأن حرة افكاره واتحاد السكوتية مسؤولة . وبغياتي وليس منطليا التحصيل على المواقف الأوروبية من أجل أنه تقل الضغوط الانعزالية على العالم أو الأمريكية على مناطق منه . ومن ذلك توجد مسافات متباينة بين هناك وأوجه سياسة خارجية وبغياتي أوروبية من جهة . وواجهات أوروبية - أفريقية من جهة الحركة غير متوافقة أو خليقة .

معضلة الموارد المائية: هل تحول دون تحقيق المطلب العربي في مؤتمر «السلام»؟



التحركات الصهيونية واليهودية البيلوفسكية التي تشهدها المنطقة العربية اليوم جعلتها الاسراع بتدعيم جبهة الجناح العربي بمسألة الصراع العربي - الصهيوني التي لم يهتم بمسألة الصراع هذه كقضية عامة في فلسفة طرقاتها بل ان كل ما يستلزمها من مصلحته هو طمس الشخصية اليهودية والعدالة الدولية. ولا بد من الاعتراف بان تحذير الحركات الصهيونية وسد مسدود معارضة صهيونية تتداخل فيها المصالحات وتجاهل ان تلك المصالحات تختلف باختلاف وجهات النظر لها حول المسائل المطروحة امامها. ولعل الجبهة العربية الصهيونية التي تدعو الى التمثل وتتماثل في الجند والجنود في خدمة هذه الاجزاء التي هي ارض المشرق عليها ويسود فيها اخرون في ارض الوقت التي كان فيه الصهيونية بعد عام ١٩٤٧ ذاتي ذات لوريث - ينطوحن شتى المصلحتات التي تتجاذب في قلوبهم من الجند وجعلهم يكتلون الواويع الذي يختص بشئ قرار التقسيم ويعلمون ومن معه ان اليوم ان النضج من مراكز القرار العربي: انذاك يتوجه وعلما هذا الدور وتطرق السبل وتتشهد الجناح للضغط على الكيان الصهيوني بهدف حمله وتقتصر من وافته على الكيان اضيق الناحية والهم الصهيونيون لحضور مؤتمر التمسيد فتنعوا ولا عزري. بل يفتك الضمعة بقادة هذا الكيان هذا ليقتلوا حتى في تسمية اعضاء الكيان اليهودي الفلسطيني المتخالفين مع كيانهم الصهيوني الذي يمكن ان يقطع به مقابلة التحريض الفلسطيني للقتل الصهيوني والتوحيد للشعب الفلسطيني. والصورة صحت كما ليس من قبل الفلسطيني وحدهم غضب - بل من قبل مراكز القرار العربي ذاتها والتي ترفض ان يكون لها حضورها الدائم والفعال في أية عملية تقاضية في مؤتمر التمسيد المذكور. وبرغم قناعتها المسبقة بان مؤتمرا هذا - وحسبي في حال استعجاله - سيحل في رجب او اذار فكل من احتمالات النجاح انطلاقا من ارضها الصهيونية لثني ذلك واعبر عن ذلك في الجناح العديد من قادة ذلك الكيان والتي ترى في الجوانب والتضفة الدولية - وحقا غير شافيا - في حال انعقاد مؤتمر دوليا - او المسامحة بغيرها نظرا لامكانتها باستمرارها لتصل جوهر مضلته الاثنية. وفي في الوقت ذاته مطلب عربي - فلسطيني تتعد اثاره حول في ان يتناول ذلك الكيان هذه لتعود الى امسهاها الشريفين على ضوء الشرعية الدولية التي اقرها مجلس الامن في القرارين (٣٣٨ - ٢٤٢) ان نحن امام مشكلة لا تتحدد ابعواها في خطوط الاولوية - من الجانب العربي الفلسطيني - يتناولهم من الكيان الصهيوني - بل على ما يتبدى عليها من خطوط اجدلية اجلة - هي معوية في تربي الى مستوى الاستحقاق - لا يقبل بغير التوافق بين وجهتي نظر متناقضتين - ان واحد طرفا يعتبرها الجانب الصهيوني بقها تدخل في صلب امسهاها الاثنية - بل من مبرراتها الحقل العربي - الفلسطيني ما يبرها عن ارضها: نقول - برغم اهمية القضية البتيل الحولية في مناقشات الجمعية - ان هذه اعتبارات اخرى تتفاد لتجمل من اجلنا لثوية في الموقف الصهيوني - اسرا مستبدنا في امة دولة تقاضية. وعليه فلننا ان يتفطن من يمكن ان تثيره هذه الملاحظات من اهمية تلك الحدث سلبية وسكرتيرة ايجابية - بل يبرر في قضية هذا الملاحظ من التمسيد والاقتسام والى فيها مصلحة الموائد المالية اجسادا امري وكثافتها - وفي ابعثه شمس ضمنية الاثار التي انما تتفادها وهو ان الملاحظ الذي من اصول ان يجرى التفاوض شمسها لثا امة اننا لتتجدد تحت من امة الكيان الصهيوني طرعا في مستند ابعثها عن اذار الذي كان في لورته شمسها الامر التي سيحل من وهي (السلام) من ابعثها وشمسها من طرعا في جوي ابعثها امكن ذلك لتتجدد تلك الكيان العربي البيلوفسكية

الضخيم الفلسطيني على طريق استعادة حقوقه المشروعة. بجسارة أخرى أن الضغوط التي تمارسها مشكلة الحدود اللبنانية داخل الضفة الصهيونية ستنازل عن قائمته اختصار مؤلفات متصلة آراء أهـ مطلب عربي يرمي إلى استعادة المناطق التي تم احتلالها بعد الخامس من حزيران ١٩٦٧. إننا نتسلل ما حقيقة مشاكل الحدود الملية داخل المكن الصهيوني ؟ وما طبيعة الخطط الصهيونية لتسييرة على المياه العربية ؟

في عهده الصلبر (١٩٦٥/٥/٢٥). وثلا عن ضجيلة الامرام الفلسطينية بتاريخ ١٩٦٥/٧/٢٥ نظرت صحيفة (الجيروزالم بوست) الصهيونية إن (٦٦) علاا صهيونيا اجتمعوا مع اسحق شامير رئيس الوزراء الصهيوني وحدهم عن ان يكتمهم سبواجه كثره خلال (٥) سنوات اذا استمرت في استغلال المياه المحتلة لا بل جعلت الحادي الذي يزيد عن ٢١/٥ مائة يمتد اعتمقه وحصله من ان معدل الاستغلال الحادي يقل بصورة خطيرة من كمية وجود المياه العذبة الملتخية للصهيونية الصهيونية. حيث يقدر العجز المالي بنحو (٣٥٠-٤٠٠) مليون م من المياه سنويا.

وفي الخامس عشر من تموز عام ١٩٦٩ نظمت وكالات الانباء في (اسرائيل) انقضت جزءا من الأراضي اللبنانية في نهر العوج الزواني وغير معلن الأراضي في محيط مجرى نبع الزواني. كما عظم الضغوط الفلسطينية الامم المتحدة بالتحقيق في المعلومات التي ذكرت ان (اسرائيل) تعمل على سرقة المياه اللبنانية وهي تلصق في وضع يدها على نهر الليطاني والصحياني لزادة تلكا من المياه بسبب العجز الكبير الذي واجهته في ذلك الصنف خصوصا مع وصول نفعات كبيرة من المهاجرين اليهود السوفيت وعدم القدرة على استيعابهم من الحصول على اراض جديدة ومصرف مياه أخرى.

وفي السابع عشر من تموز من نفس العام وفي تصريح لويس اريئيل بن نوري الزابدي قال ان إجمالي مساحت المياه التي تسلمها (اسرائيل) ستبا من صير المياه العربية تصل الى نحو (١٣٠٠) مليون متر مكعب. واضاف ان اعتقادات (اسرائيل) على المياه العربية قلقة مبد بداية الضخمتت مثيرا الى استقلال (اسرائيل) المياه نهر العوجا الذي يصل ارتفاعه الى (٢٣٠) مليون متر مكعب من المياه سنويا. فطقت الى الابواب الجوفية في قطاع غزة التي تستخرج منها نحو (٢٠٠) مليون متر مكعب سنويا. كذلك تقتصب اسرائيل مجموعة (٦٦٠) مليون متر مكعب سنويا من اعالي نهر الأردن يخترقنها في حديرة طبريا لثقل لاصول الى لعلتها سوى في كميات قليلة من المياه عذبة الامنية وفي ما اكده المسؤولون الزابدي اريئيل بن نوري يقول ان (اسرائيل) بدأت مؤخرا بسحب مياه نهر الليطاني في جنوب لبنان حيث من المتوقع ان تصل كميات المياه التي تستخرجها من ذل النهر الى (٤٠٠) مليون م (متر مكعب) سنويا لاستخدامها في صحراء النقب والشرق الى تقالط مشكلة المياه في الأردن حيث المتوقع ان يصل معدل الاستغلال الاجمالي الى (١٠٣٠) مليون م بحلول عام (٢٠٠٥) الامر الذي يستدعي ترويحنا وطنيا لثقتين استخدام المياه ومياه الصدوق لتجميع المياه السطحية التي تصل سنويا الى معدل (٧٥٥) مليون م. واستنادا الى بعض الدراسات المتخصصة في المآقع ان يصل عجز الأردن للسنوي في المياه سنة (٢٠٠٠) الى ما بين (١٧٠-٢٠٠) مليون م في ارتفاع حاجته الى المياه (٨٧٠-١٠٠٠) مليون م حاليا الى مليون م. هذه المؤشرات تكل على ان التكن الهـ يـ يواجه في الوقت الحاضر مشكلة (صـ)

قادر محمد فهمي
 به / خاتمة بحثه

يقترح جابين (١٠٠٠ مليون م. طيارم) وتحت إشرافه
 لا يقل عن (٢٠٠ مليون م. طيارم) من المياه في الخزانات
 العلوية والخزانات الجوفية.

ويعلم من النقص في مفيضو المياه الا لا
 ضغط المياه سائل استمررا برغم وصول معدلاتها
 للخطوط الحمراء بالاضافة الى التخفيضات الجارية
 في مصصات المصراع الزراعي من المياه .وعما قريب
 سوف تجري تخفيضات في مصصات المسكن
 والصناع والناك لانخفاض منسوب المياه في بحيرة
 طبريا استوى لم يبق له ثليل .

لقد خذ خبراء المياه الصهيونية سنوى الخطوط
 الحمراء التي لا يصل المستوى الى حد امنى منها
 بالصحب او الاستهلاك .وقد حدث جدال صريح
 مؤخرًا بين خبراء المياه الصهيونية وبين هيئة المياه
 لعارة بين هيئة المياه المحتلة للاستعمال من مخزنتها
 الموجودة لدى الكيان الصهيونية وبالسانية للمياه
 التي سوف تستورد من تركيا عندما ان هذا ام
 مستبعد . ففكر الكيان الصهيوني يوابه ضيقا ففكر
 كبيرا في المياه .وشمل ذلك (٢٠٠٠ مليون م. طيارم)
 في السنة . منها (٥٥٠ مليون م. طيارم) للمبوت
 والصناعة . وحوالي (١٠٠٠ مليون م. طيارم) للقطاع
 الزراعي .ويقول خبراء المياه الصهيونية ان سياسة
 رئيس هيئة المياه ضبيب ضبرا لا يمكن معالجته
 بشل المحافظة على المياه الجوفية . وفي ضوء ذلك
 يتضح لنا طبيعة الأزمة التي يعيشها الكيان
 الصهيوني .

وما يزيد المشكلة تعقيدا داخل الكيان الصهيوني
 سعيه المستمر لزيادة نسبة اليهود المهاجرين من
 الاتحاد السوفيتي ودول اخرى ليصل تعدادهم الى
 اكثر من مليون ونصف المليون يهودي .عزم
 (٢٠٠٠) . ويؤكد هذا الواقع من ان تتضح لنا
 معالم أزمة المياه التي سيواجهها كيان ذلك .

ولأمر ان الماء هو العنصر الاساس الذي يجد
 أزمة فلسطين على استحياء جيد . وقد نفا من
 السيطرة على ارض جديدة حتى يفسد للكيان
 الصهيوني السيطرة على مصادر اخرى للمياه .وعما
 شروا لمشكلة الريضية التي ستكون السبب الرئيس
 في تصعيد التوتر بين هذا الكيان واقطار الشرق
 العربي .

واذا كان الماء من اهم ضوابط توزيع السكان
 وتوزعهم . فمن هذا الامر يستدعي التساؤل في
 اتجاه الحدود العربية المقترحة للاراضي المحتلة في
 جنوب لبنان والجولان السورية بحجة الامن
 ولما قلنا زيادة عدد المستعمرات في الضفة الغربية
 يرجع اساسا الى توافر الماء من الابار . وهذا لا
 نبلغ اذا قلنا ان الحروب التي خاضها الكيان
 الصهيوني مع العرب هي حروب مياه . فلي علم
 ١٩٦٧ من المياه التي مئذخ دور ايران . واولفوا
 العمل الهل لنجول .ورافده الاستفدة من مياهه .
 وفي عام ١٩٨٢ نشر الحكومة قوائم على نهر
 الليطاني حيث قلوا بتراسة موارده المئذية وما
 يلقت الانبعاث ان الحرة الصهيونية تحتل قد اخذت
 ومنذ وقت طويل تصرف المياه في فلسطين
 وقد كان من بينها مشروع (روتنيرج) اليهودي
 الروسي لتزويد الكهرماء عام ١٩٦٠ . ومشروع
 تحقيق ارض الحولة عام ١٩٦٢ . ومشروع (لورد
 ريك) عام ١٩٦٣ . ومشروع (ميرو سماج) عام
 ١٩٦٤ . ومشروع (مين) عام ١٩٥٢ . الامر الذي
 يدل على ان الحركة الصهيونية قد ادرجت في برامجها
 حصر وتنمية موارده المياه العربية بكل وسيلة ممكنة
 ويهيئ ان الماء يلعب الدور الرئيس في التسرع
 الى ذلك .

١٩٨٠ ويعني الرقم الآخر ان هناك عجزاً مائياً يقدر بنحو (٨٥) مليون م^٣ سنوياً ويستتدبر هذا العجز ليصل الى ما يقارب من (٤٠٠) مليون م^٣ قليلة الزيادة في منتصف التسعينات. وهذه الأرقام مع اقتراض تدمير زيادة الاستهلاك الزراعي وهو فرض غير عسير الحائظ للحيف. كل ذلك يتطلب المضي فلا مصلح مغبة جديدة. ومما يزيد من تفاقم المشكلة «صغار النهر» التي تقفها زيادة في الاستهلاك المائي المنزلي والصناعي والزراعي.

مياه الضفة الغربية :

مع وقوع الضفة الغربية وقطاع غزة والحولان تحت الاحتلال الصهيوني عام ١٩٦٧. كل موضوع المياه واحدنا من أهم القضايا التي انصرفت الجهود الإسرائيلية الى التفاعل معها سواء في سرقة المياه العربية أو بإقناع اساليب الفكر الاقتصادي وتضييق الحقائق على المزارعين العرب أو بمنع العرب من ممارسة السيادة على مواردهم الطبيعية وفي مقدمتها المياه متحذرة بذلك قرارات الأمم المتحدة في هذا الشأن والتي نصت على حل الشعب العربي الفلسطيني في السيادة على موارده الطبيعية وفي مقدمتها المياه.

١. في مقابل القيود التي فرضتها سلطات الاحتلال على استخدام الأراضي في المواضيع العرب الموارء المياه استخدمت المستعمرات الصهيونية التي كانت تقوم في الضفة بالمعشرات بحفر ١٧ بئراً. ومع ان هذا العدد لا يشكل أكثر من ٨٪ من عدد الآبار الإسرائيلية انها تسحب ١٤ مليون متر مكعب من المياه. أي نحو ٨٠٪ من كمية المياه التي يصعب للآبار العربية تصحيحها. وأوقعت كمية المياه المنقولة من تلك الآبار لتصبح (٤٥) مليون م^٣ في عام ١٩٨٨. أي تزيد عما تسحب جميع الآبار العربية. وتستثمر كل الآبار في سحب المياه من المياه العربية لأغراض المستعمرات الإسرائيلية. وحالياً يسيطر الكيان الصهيوني على ٨٠٪ من مصادر المياه الجوفية في الضفة الغربية ويعتد ٢٠٪ فقط منها للساكن العرب الفلسطينيين اصحاب البلاد الشرعيين.

ويشكل ما يتهدده الإسرائيليون من مياه الضفة الغربية نحو (٢١/١) كمية المياه التي يستهلكونها ويحصلها من الضفة نحو ٨٠٪ من احتياطي الضفة من المياه. أي نحو (٥٠٠) مليون م^٣. وقبل عام ١٩٦٧ كان العدو ينيب أكثر من ٧٠٪ من مياه الضفة الغربية حيث كان يستثمر المياه الجوفية في المنطقة الغربية والشمالية داخل حدود فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨. وتخطت سلطات الاحتلال الإسرائيلية للاستمرار في حرمان مواطني الضفة العربية من حق استئجار مياه الضفة الغربية. وأوجرت (إسرائيل) الفصل بين الساكن والأرض في نظام الحكم الإداري الذاتي بموجب اتفاقية كامب ديفيد واصبحت في حالة

المياه العذبة واحدة من ركائز التوسع الصهيوني

السيدة القطبية على موارده الطبيعية بما في ذلك الموارد المائية. وقرار مؤتمر الأمم المتحدة عام المياه الذي عقد في مارس ١٩٦٧

مصادر المياه في قطاع غزة :

تعتبر المياه الجوفية المصدر الرئيس للمياه في قطاع غزة. وتتشعب الدراسات المتخصصة أن أن مخزون المياه الجوفية في هذا القطاع يقدر بنحو (٨٠) مليون متر مكعب سنوياً. ونظراً لزيادة عدد السطوطين التي اعفها الكبر الصهيوني في هذا القطاع والسيلسات التي انعمها لاسنتراف المياه الجوفية فقد زادت ملوحة المياه وأخذت تلررب مياه البحر لتقل حجم المياه الجوفية المستنزفة وحسب الاختلال في التوازن بين المياه العذبة والمياه المالحة وأصبح نحو ٧٥٠ م أبار القطاع غير صالحة للري نظراً لاحتواء مياهها على نسبة عالية من الأملاح.

وعلى الرغم من أن قطاع غزة يعاني من مشكلة مياه حادة. إلا أن السلطات الإسرائيلية مستعدة أن استغل المياه السطحية المحدودة هناك لأغراض الاستيطان في القطاع عبر أبهة البأضار الفلحية التي يلحقها هذا الاستغلال بالفساديات القطاع. وقد قامت إحدى الشركات الإسرائيلية بتفدية مشروعاً لتروسيب المياه وتجميعها لاستخدامها في المصانع. ولذا كلز من نتائج سياسة "الغنية والإثنية" التروسيبية التي تشنها سلطات الاحتلال في القطاع أن تنافس تسهم الزراعة في الناتج القومي الإجمالي وتزايبت معدلات الهجرة إلى خارج القطاع. وذلك تزايد عدد الماطلين عن العمل في الكيان الصهيوني.

عموماً يمكن أن ملاحظ أن الكيان الصهيوني يعاني من مشكلتين في قطاع المياه هما : انخفاض كمية المياه واستمرار تدهور موعيتها. أما مصادر المياه الطبيعية والكيان الصهيوني يتفككون من مجموعتين :

الأولى وهي تعلق نلث المياه لك خدمة في ذلك القطاع وهي مياه على سطح الأرض. وتجمع في بئيرات وخرانات

الثانية والظلم الإخوار مياه جوفية تتركز في خزانة طبيعية تحت الأرض ويتركبها بواسطة الأبار

أما استغلال المياه في الكيان الصهيوني فيقسم إلى ثلاثة أنواع الاستهلاك المنزلي (٢٠) وهو يستلزم نوعية من المياه مرتفعة الجودة. الاستهلاك الزراعي (٣٥) يستلزم مياه ذات نوعية جيدة متوسطة ومنخفضة. الاستهلاك الصناعي (٤٥) بعض منه يستهلك مياهها ذات نوعية عالية (للصناعات الصنافية) والبعض الآخر يستهلك نوعية منخفضة (التبريد)

وتتبع

إعداد في القدس

علاوة على ذلك، ريدت الحكومة الموعود التي ستجسج ريدسة الاستيطان الذي سبب ارتفاع أسعار المساكن المحلية وريدت التغطية المالية لوزراء من الهجرة وذلكات وريدت الاستيطان الذي بالقضية السياسية العرب الموجودين في الاراضي المحتلة هذا وقد جبرت محمولات استيطان الفوسم عن طريق الصلحي. الا ان هذا لم يثبت ريداة في قضية الجهاد المتوراة. كما تفتد محولات لتسليمه يد من الج. الا انه لم تكن الصلحيات، خاصة في الظروف التي يد بها الكيان الصهيوني حاليا. واما الحلول المتروحة من الحكومة الاسرائيلية لزيدة استيطان فتتية مياه النجراي فقد اعتبرت حولا متعده وجيزية ولم تم لاتمام حولا عليه على ضوء المحلفق التي تقصدنا بذكرها والتي تكلف طبيعة المسئلة التي يعاني منها الكيان الصهيوني في ميدان الموارد المتنازل. ولم يكون تبسنت السلطة الصهيونية ان يتخذوا مواءمات تتسلسل بمرورتها تجاه الحلفاق التي تقدم حولا لمشكلة موارده المالية المنقصة:

في البداية من المهم الاعتراف بان تجاوز العلاقات الاقتصادية امام اية دولة سامية متعده ومستعده ان يال صوبه عن طرق العليات السياسية وباتني البعد الاقتصادي هذا من ان الاراضي التي استعملها الكيان الصهيوني عام 1947 ذات فائدة اقتصادية كبرى ليه بحيث ان التخلل عن الضمة العربية، وفعلا في غرة او القسب الصلحي يعني الضحية. بالاسباب الاستراتيجية ليس بغيرفصلها لاسباب. لا يعطيتها الاقتصادية ايضا. حيث ان هذا الحلفاق الضمة تدل على الكيان الصهيوني ملير هو ان الضموة اضافة الى السيطرة على ممتلكات الجول و ان السيطرة العربية تضمن ذلك الكيان الاستيلاء على مياه اريونيتية تعامل حولا ذلك مجموع موارده المالية وسيطر ذلك الكيان لدفع ما يلزم مليري حولا سويا اذ اراد هو عودها من المياه او التنازل عنها.

وهذا فاف من السلام بتسليم الكيان الصهيوني يعني التنازل عن دخل سوي من غلهم جب 1947 مليون (٣٠٢) ملير حولا سويا. ولا كانت اية خطة متطورة لالتمس التسلل انسحاب الكيان الصهيوني من الاراضي العربية المحتلة عام 1947 والتمس بالسياسة تقاضيا للتنازل عن الحلفاق الصلحي والامة التي منعت عن تلك الغزوات العسكرية الاسرائيلية.

وليس العليات الاقتصادية امام السلام حقيقة جدا فحسب بل ان هناك جو آخرى واضحة تبرز من التوسع الاقليمي الاسرائيلي. فقد استخدم الكيان الصهيوني الاين بصورة كلفة اخر كتلة مالية استولى عليها في الستينات واخذت اهداف ذلك الكيان الاثر هو نهر الكيليتي التي ابدت الصلحيات اهتماما متزايدة به في السنوات الاخيرة ذلك ان عزمهم الجديد في الهانين اصبح خلاصه الوعد.

والضمانة التي تخرج بها من كل ما تقدمه هي ان الكيان الصهيوني يعني حاليا من ازمة مالية حادة واطير العجز المالي يعني حاليا نحو (٤٠٠) مليون من المياه سويا. واذ كان تعداد دخل الكيان هو نحو (٤٠٠) مليون نسمة او يزيد. واذ كان الكيان الصهيوني يسعى لتجميع أكثر من مليون يهودي وسويي او في ضيمنت اخرى من قبل النجراي والى تقدير اوا في انها في تمتد الحاجة لنحو ربع استهلاك الماء الحالي. اي انها بحاجة الى نحو (٤٠٠٠٠) مليون م من المياه سويا وبجدة سيو يمكن توفير اجمالي العجز المالي في نهاية هذا القرن اي عام (٢٠٠٠) ما يقرب من (٤٠٠) مليون م وهو عجز العجز الحالي. اضافة الى ما يقرب من (٥٠٠٠٠) مليون م وهو قسبة العجز في نهاية القرن اي ان العجز سيقارب نحو (٨٠٠) مليون م.

ترى هل ستكون هذه الحلفاق ملفة في صرعاتها المتزايدة في سيطرة الكيان على ما ضمن الاستيطان المتزايد في المياه المتدنية الكيان الصهيوني

